

**أثر معايير بازل على كفاءة الاستثمار بالبنوك
التجارية المقيدة بالبورصة المصرية
((دراسة تطبيقية))**

أحمد يسين عبدالرزق بصون

باحث دكتوراه - كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

E-mail : ahmedostar@yahoo.com

Facebook : <https://www.facebook.com/ahmed.basboos>

ملخص الدراسة :

استهدفت الدراسة تحليل تأثير معايير بازل على كفاءة الاستثمار وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٠ بنوك من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٥م حتى ٢٠١٧م ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط معنوية بين معايير بازل وكفاءة الاستثمار ، كذلك وجود تأثير معنوي لمعايير بازل على كفاءة الاستثمار ، وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بمعايير بازل III والنسب المحددة لها التي اقترتها لجنة بازل المصرفية وذلك لرفع كفاءة الاستثمار بالبنوك .

الكلمات المفتاحية : معايير بازل ، كفاءة الاستثمار .

Abstract:

The study aimed at analyzing the impact of the Basel standards on investment efficiency by application on a sample of 10 banks from banks listed in the Egyptian Stock Exchange during the period from 2015 to 2017. The study found a set of results: there is a significant correlation between the Basel standards and investment efficiency, as well as there is a significant effect of the Basel standards on investment efficiency. The study recommended commitment with the Basel III standards and its specific ratios approved by the Basel Committee to improve the investment efficiency in banks.

Keywords: Basel Standards, Investment Efficiency.

مقدمة ومشكلة البحث :

تلعب البنوك دوراً كبيراً في تنشيط حركة الاقتصاد من خلال العديد من الوسائل منها تجميع المدخرات من الأفراد والشركات وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة ومن ثم خلق قيمة مضافة للمجتمع، وقيامها بدور الوسيط للعملاء في السوق المالي من خلال شراء وبيع الأوراق المالية لصالح العملاء مقابل عمولة ، وتطوير التجارة الخارجية من خلال تقديم خدمات الاعتمادات المستندية والحوالات ، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات التي لديها فرص استثمارية جيدة وتفقر إلى التمويل اللازم لتمويل هذه الفرص ، بالإضافة إلى المساهمة في حل مشكلة البطالة بشكل مباشر وغير مباشر ، إلا أن تعرض البنوك لمجموعة من الأزمات المالية أخرجها الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨؛ أدى إلى حالة من عدم الثقة لدى المستثمرين وبالتالي القيام بسحب ودائعهم مما انعكس سلبيًا على سيولة البنوك ومعدلات أرباحها ومن ثم قيمة أسهمها .

وتتمثل مشكلة الدراسة في انخفاض كفاءة الاستثمار بالبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية - بنك الشركة المصرفية الدولية ، البنك المصري الخليجي ، بنك فيصل الإسلامي ، بنك الاتحاد الوطني ، بنك البركة ، بنك أبوظبي الإسلامي ... إلخ ، ويرجع ذلك إلى انخفاض مؤشرات الربحية بهذه البنوك والذي يرجع هو الآخر إلى مجموعة من الأسباب أهمها زيادة الاعتماد على الديون في تمويل الأصول حيث اتضح ذلك من خلال انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وزيادة نسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول وإلى حقوق الملكية وانخفاض رأس المال الأساسي في مواجهة الالتزامات داخل وخارج الميزانية ويعنى ذلك زيادة مبلغ فوائد الديون المطلوب سدادها ، كذلك انخفاض نسبة الأصول السائلة في مواجهة الديون قصيرة وطويلة الأجل وودائع العملاء إلخ ؛ وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى زعزعة الثقة لدى المستثمرين ومن ثم التوجه إلى سحب ودائعهم فتزداد المشكلة حدة من خلال الانعكاس على أسعار أسهم تلك البنوك .

ولتجنب هذه المشكلات وتحسين إدارة المخاطر وتفادي الأزمات المالية العالمية التي تتعرض لها البنوك فقد تم اقتراح بازل I ، ثم بازل II ثم بازل III عقب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨م ، حيث رأت لجنة بازل ضرورة إعادة النظر في التنظيمات التي تحكم عمل المؤسسات المالية على المستوى العالمي ؛ ونتيجة لذلك اجتمع محافظي البنوك المركزية لتقديم الإصلاحات اللازمة من خلال تحليل أسباب الأزمة المالية العالمية والتي كان سببها الرئيسي مشكلة السيولة؛ وبناءً عليه تم استحداث مقررات بازل III حيث تم التركيز فيها على تعزيز قواعد رأس المال والسيولة وإدارة المخاطر والإفصاح والشفافية ، ويتوقع الباحث أن الالتزام بتلك المقررات سيساهم في دعم وتعزيز كفاءة الاستثمار بالبنوك .

وبناءً على ما سبق يمكن بلورة المشكلة البحثية في التساؤلات الآتية :

- ١- ما هي الأبعاد المختلفة لمقررات بازل ؟
- ٢- ما هو مفهوم كفاءة الاستثمار ومحدداتها وطرق قياسها ؟
- ٣- هل توجد علاقة بين معايير بازل وكفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية ؟
- ٤- هل يوجد تأثير لمعايير بازل على كفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية ؟

أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة الأهداف الآتية :

- ١- التعرف على الأبعاد المختلفة لمقررات بازل .

- ٢- مناقشة مفهوم ومحددات ومؤشرات قياس كفاءة الاستثمار .
- ٣- دراسة العلاقة بين معايير بازل وكفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية .
- ٤- التعرف على متغيرات بازل المؤثرة والممكن من خلالها التنبؤ بكفاءة الاستثمار بالبنوك .

فروض البحث :

يمكن صياغة فروض البحث في فرضين رئيسيين ومجموعة من الفروض الفرعية كما يأتي :

الفرض الرئيس الأول :

H1 : لا توجد علاقة معنوية بين معايير بازل وكفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية .

الفروض الفرعية :

H11 : لا توجد علاقة معنوية بين كفاية رأس المال وكفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية .

H12 : لا توجد علاقة معنوية بين السيولة وكفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية .

H13 : لا توجد علاقة معنوية بين الملاءة المالية وكفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية .

H14 : لا توجد علاقة معنوية بين المخاطر المصرفية وكفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية .

الفرض الرئيس الثاني :

H2 : لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق معايير بازل على كفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية .

الفروض الفرعية :

H21 : لا يوجد تأثير معنوي لكفاية رأس المال على كفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية .

H22 : لا يوجد تأثير معنوي للسيولة على كفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية .

H23 : لا يوجد تأثير معنوي للملاءة المالية على كفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية .

H24 : لا يوجد تأثير معنوي للمخاطر المصرفية على كفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية .

أهمية البحث :

يستمد هذا البحث أهميته على المستوى العلمي من خلال :

- ١- وجود ندرة في الدراسات السابقة التي تربط بين معايير بازل وكفاءة الاستثمار بالبنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري .
 - ٢- الاهتمام الدولي الحالي بقطاع البنوك وبمعالجة أسباب الازمات المالية العالمية التي يتسبب فيها هذا القطاع والتي تؤثر على اداء البنوك وكفاءة الاستثمار بها .
- أما على المستوى العملي فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من خلال :
- ١- المساعدة في رصد وتحليل محددات كفاءة الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصري .

٢- حث إدارات البنوك على تحسين أوضاعها من خلال الالتزام بمعايير بازل لتعزيز كفاءة الاستثمار .

٣- مساعدة المستثمرين في الكشف عن البنوك التي تتسم بالكفاءة في الاستثمار ومن ثم اتخاذ القرارات السليمة .

نطاق البحث وحدوده :

نظراً لأهمية معايير بازل في اتخاذ القرارات الاستثمارية فإن الدراسة سوف تقتصر على تناول تأثير معايير بازل على كفاءة الاستثمار، وذلك لـ ١٠ بنوك من البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية من الفترة ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧، كما تم اختيار عينة الدراسة بناءً على الشروط التالية :

- ١- البنوك التجارية التي لها تقارير مالية سنوية منشورة بانتظام .
- ٢- بنوك القطاع الخاص دون غيرها من البنوك .
- ٣- البنوك التي يجرى على أسهمها تعامل نشط خلال الفترة الزمنية للدراسة وذلك للحصول على نتائج يمكن الاعتماد عليها .
- ٤- تم استبعاد البنوك التي لم تفصح عن كفاية رأس المال والرافعة المالية على مدار فترة البحث .

منهج البحث :

من أجل تحقيق أهداف البحث فإن المنهجية العلمية للبحث اعتمدت على الدمج بين المدخلين الاستقرائي والاستنباطي كما سيأتي :

(١) المدخل الاستنباطي: يعتمد الباحث على المدخل الاستنباطي لتطوير وبناء الإطار النظري للبحث من خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث وكذلك اشتقاق فروض البحث والتي سيتم اختبارها احصائياً من خلال الدراسة التطبيقية على عينة من البنوك المصرية .

(٢) المدخل الاستقرائي: يعتمد الباحث على المدخل الاستقرائي في تجميع البيانات المتعلقة بفروض البحث وتحليلها واختبار الفروض الاحصائية للبحث من خلال الدراسة التطبيقية التي سيقوم بها .

خطة البحث :

- القسم الأول : الإطار المنهجي للبحث .
- القسم الثاني : الجهود البحثية ذات الصلة بمعايير بازل وكفاءة الاستثمار .
- القسم الثالث : معايير بازل وعلاقتها بكفاءة الاستثمار .
- القسم الرابع : الدراسة التطبيقية لأثر معايير بازل على كفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة .

الجهود البحثية ذات الصلة بمعايير بازل وكفاءة الاستثمار :

تضمن الفكر المحاسبي العديد من الدراسات السابقة التي استهدفت رصد وتحليل معايير بازل من جهة وكفاءة الاستثمار من جهة أخرى ، وفيما يأتي عرض لبعض من الجهود التي تناولت هذين الجانبين :

أولاً : الدراسات السابقة المتعلقة بكفاءة الاستثمار

تناولت دراسة (Biddle et al., 2009) تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار ، وأجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات الأمريكية بلغت ٣٤٧٩١ مشاهدة (شركة - سنة) ، واعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات أبرزها جودة التقارير المالية كمتغير مستقل وتم قياسه بمجموعة من المقاييس أهمها مدخل جودة الاستحقاقات، وكفاءة الاستثمار كمتغير تابع وتم قياسه على أساس انحراف الاستثمارات

الفعلية لشركة معينة في سنة معينة عن المستوى الأمثل للاستثمار المتوقع لنفس الشركة ونفس السنة، وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هي أن جودة التقارير المالية تؤدي إلى انخفاض عدم التماثل في المعلومات ومن ثم رفع كفاءة الاستثمار، وأوصت الدراسة بإجراء دراسات مستقبلية حول الأبعاد الأخرى للاستثمار مثل المخاطرة في الأنشطة الاستثمارية .

واستهدفت دراسة (محمد والعتابي ، ٢٠١٢) تقويم كفاءة أداء الاستثمارات من خلال دراسة المجالات الاستثمارية والمقارنة بين نشاط الاستثمار والعائد المتحقق منه وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من شركتين من شركات التأمين هما شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية ، واعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات أبرزها حجم الاستثمارات كمتغير مستقل ، وكفاءة الاستثمار كمتغير تابع وتم قياسه بالعائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين حجم الاستثمارات وكفاءة الاستثمار، وأوصت الدراسة بضرورة اتباع الشركات المنهج العلمي السليم في اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل وجود عدة بدائل متاحة أمامها .

بينما اهتمت دراسة (يوسف ، ٢٠١٤) بتحليل العلاقة بين كفاءة الاستثمار ورأس المال المخاطر، وأجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من خمس شركات من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، واعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات أبرزها رأس المال المخاطر كمتغير مستقل وتم قياسه بمجموعة من المؤشرات أهمها معدل التغير في حجم الاستثمار ومعدل التغير في المديونية ومعدل التغير في التمويل بالملكية ومعدل التغير في رأس المال العامل ومعدل التغير في التدفق النقدي، وكفاءة الاستثمار كمتغير تابع وتم قياسه بمعدل العائد على الاستثمار، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين مؤشرات رأس المال المخاطر وكفاءة الاستثمار، كذلك وجود تأثير لمؤشرات رأس المال المخاطر على كفاءة الاستثمار، وأوصت الدراسة بضرورة مساندة الدولة لدور شركات رأس المال المخاطر ، بالإضافة لتشجيع تأسيس تلك الشركات لتنمية الاستثمارات .

واستهدفت دراسة (Lara et al., 2015) تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة الاستثمار ، وأجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات الأمريكية بلغت ٤١٨٥١ مشاهدة (شركة - سنة) ، واعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات أهمها التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل وتم قياسه من خلال نموذج درجة التحفظ C-score والذي يضم مجموعة من المؤشرات أهمها حجم الشركة، ونسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لها ، والرافعة المالية ، وكفاءة الاستثمار كمتغير تابع وتم قياسه على أساس مدى انحراف الاستثمارات الفعلية عن الاستثمارات المتوقعة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التحفظ المحاسبي يحسن كفاءة الاستثمار في الشركات التي تواجه قيود تمويلية عن طريق الحد من انخفاض الاستثمار، وكذلك في الشركات التي لديها تدفقات نقدية كبيرة عن طريق الحد من الإفراط في الاستثمار ، وأوصت الدراسة بدراسة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وبين كفاءة الاستثمار في ظل المخاوف المتعلقة بالمستقبل المهني للمديرين .

كما استهدفت دراسة (النجار ، ٢٠١٦) التعرف على العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات غير المالية المدرجة بالبورصة الفلسطينية خلال الفترة ٢٠١٣م حتى ٢٠١٥م ، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٣٣ شركة بواقع ٦٢ مفردة ، واعتمدت الدراسة على جودة التقارير المالية كمتغير مستقل وتم قياسه بالوسط الحسابي لجودة الأرباح والتحفظ المحاسبي وكفاءة الاستثمار كمتغير تابع وتم قياسه بالوسط الحسابي للعائد على إجمالي الأصول ومعدل العائد السوقي للسهم ، وتوصلت الدراسة إلى

العديد من النتائج أهمها عدم وجود علاقة معنوية بين متوسط جودة التقارير المالية ومتوسط كفاءة الاستثمار ، وأوصت الدراسة بإعادة اجراء الدراسة الحالية باستخدام مؤشرات اخرى لجودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار .

ثانياً : الدراسات السابقة المتعلقة بمعايير بازل

استهدفت دراسة (Šútorová, Teplý, 2014) تحليل تأثير مستوى رأس المال على قيمة البنوك في دول الاتحاد الأوروبي في اطار معايير بازل III ، وقد قامت هذه الدراسة على عينة مكونة من ١٧١ بنكاً من البنوك المدرجة في بورصة الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١ ، واعتمدت الدراسة على مستوى رأس المال كمتغير مستقل وتم قياسه بحقوق الملكية والشريحة الاولى من رأس المال وإجمالي رأس المال والعائد على الأصول والأصول الخطرة إلى إجمالي الأصول والقروض غير العاملة الى إجمالي القروض ، وقيمة البنك كمتغير تابع وتم قياسه بالقيمة السوقية للبنك ، وأهم ما توصلت اليه الدراسة من نتائج هو وجود تأثير معنوي لمعايير بازل III على قيمة البنوك .

بينما اهتمت دراسة (ديبك ، ٢٠١٥) بتحليل العلاقة بين تطبيق معدل كفاية رأس المال وربحية البنوك التجارية المحلية العاملة في فلسطين، وأجريت الدراسة على البنوك المحلية العاملة في فلسطين وعددهم سبعة بنوك وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٨م حتى ٢٠١٤م ، واعتمدت على مجموعة من المتغيرات أهمها كفاية رأس المال كمتغير مستقل ، وربحية البنوك كمتغير تابع وتم قياسه بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على السهم ، وأهم ما توصلت اليه الدراسة من نتائج هو أن زيادة معدل كفاية رأس المال يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على السهم، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تبنى أساليب متطورة في إدارة المخاطر المصرفية وفق أحدث النظم العالمية لضبط وهيكلة المحفظة الائتمانية والاستثمارية للمصارف ، بالإضافة إلى البدء بتطبيق مقررات بازل II ، III .

كما تناولت دراسة (Bitar, et al., 2015) تأثير معايير بازل III على الكفاءة المصرفية ، وقامت الدراسة على عينة مكونة من ٦٦٠ بنك تقليدي و١٤٩ بنك إسلامي وذلك في ٢٩ دولة حول العالم من بينهم مصر في الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٢ ، واعتمدت الدراسة على معايير بازل III كمتغير مستقل وتم قياسه بمجموعة من المؤشرات أهمها نسب رأس المال ونسب السيولة ونسبة الرافعة المالية والكفاءة المصرفية كمتغير تابع وتم قياسه بنموذج المدخلات (الودائع والتمويل قصير الأجل ، والأصول الثابتة ، والنفقات العامة ، ومخصصات خسائر القروض) ونموذج المخرجات (إجمالي القروض ، أرباح الأصول الأخرى ، إيرادات التشغيل الأخرى) ، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها عدم وجود فروق معنوية بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية فيما يتعلق بنسب رأس المال والكفاءة المصرفية ، وجود تأثير معنوي لمعايير بازل III على الكفاءة المصرفية للبنوك .

واستهدفت دراسة (الصعيدي ، ٢٠١٦) تقييم اثر معايير بازل III على جودة التقارير المالية ومن ثم قيمة البنوك التجارية، وأجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من ١٣ بنك من البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، واعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات أهمها جودة التقارير المالية كمتغير مستقل وتم قياسه بمجموعة من المؤشرات هي مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات السيولة ومؤشرات الملاءة المالية ومؤشرات المخاطر المصرفية، وجودة التقارير المالية كمتغير تابع وتم قياسه بمؤشر تمهيد الدخل ومعدل انحراف المستحقات الكلية وقيمة البنك، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير معنوي لمعايير بازل III على جودة التقارير المالية وكذلك وجود

تأثير لهذه المعايير على قيمة البنوك المقيدة بالبورصة المصرية ، وأوصت الدراسة بضرورة رفع رؤوس أموال البنوك المصرية لكي تتواءم مع معايير بازل III . وتناولت دراسة (يحيى ، ٢٠١٧) أثر تطبيق متطلبات بازل III على الأداء المالي بالبنوك التجارية بجمهورية مصر العربية ، وقامت الدراسة على عينة من ستة بنوك تجارية عامة وخاصة ، واعتمدت الدراسة على متطلبات بازل III كمتغير مستقل والأداء المالي بالبنوك التجارية كمتغير تابع وتم قياس هذه المتغيرات باستقصاء مكون من ٦٩ مفردة من مديري الإدارات بالبنوك عينة الدراسة ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود تأثير معنوي لتطبيق البنوك التجارية لمتطلبات بازل III على الأداء المالي بالبنوك التجارية ، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع البنوك التجارية على تطبيق مقررات لجنة بازل III وذلك لتحسين الأداء المالي بشكل عام .

ثالثاً : التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الجهود السابقة فيما يتعلق بمعايير بازل فقد اتضح اهتمام غالبية هذه الجهود بمعيار كفاية رأس المال دون التعرض لمؤشرات قياس درجة السيولة والملاءة المالية والمخاطر المصرفية للبنوك على الرغم من أهمية هذه المؤشرات في الحد من الازمات المالية التي قد تتعرض لها البنوك، وفيما يتعلق بالدراسات السابقة الخاصة بكفاءة الاستثمار فقد قامت بعض الدراسات بقياس كفاءة الاستثمار على أساس انحراف الاستثمارات الفعلية لشركة معينة في سنة معينة عن المستوى الأمثل للاستثمار المتوقع لنفس الشركة ونفس السنة وقامت دراسة اخرى بقياس كفاءة الاستثمار ايضا من خلال نموذج المدخلات والمخرجات وهذا خلاف لما هو معمول به في البيئة العربية وقام البعض الآخر من تلك الدراسات باستخدام معدل واحد وهو معدل العائد على الأصول؛ وبناءً عليه يتضح دور الدراسة الحالية وهو قياس أثر معايير بازل على كفاءة الاستثمار بالبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية وذلك من خلال قياس معايير بازل بمجموعة من المؤشرات هي مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات السيولة ومؤشرات الملاءة المالية ومؤشرات المخاطر المصرفية ، وقياس كفاءة الاستثمار من خلال العائد على إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم .

القسم الثالث : معايير بازل وعلاقتها بكفاءة الاستثمار

أولاً : معايير بازل والرقابة على البنوك

نظرا لأهمية وخطورة القطاع المصرفي ؛ فقد حرصت الدول الصناعية الكبرى (بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، لوكسمبورج ، هولندا ، أسبانيا ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة) على تشكيل لجنة للرقابة المصرفية وذلك في نهاية عام ١٩٧٤م بقرار من محافظي البنوك المركزية لهذه الدول دون الاستناد الى اية اتفاقيات دولية ، ويتمثل عمل اللجنة في إصدار القرارات ووضع المعايير المناسبة للرقابة على البنوك ، وقد وضعت هذه اللجنة ثلاثة معايير حتى الآن هي معايير بازل I ، II ، III (صالح ورحال ، ٢٠١٥ ، ص ٨٦) ، وفيما يأتي عرض لنشأة هذه اللجنة ومفهومها وأهدافها بالإضافة لاستعراض معايير بازل I ، II ، III بشكل موجز :

١- نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية

تأسست لجنة بازل عام ١٩٧٤م من مجموعة من الدول الصناعية وبمقتضى قرار محافظي البنوك المركزية لهذه الدول؛ ويرجع السبب في ذلك الى تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، وازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية بالإضافة إلى المنافسة القوية التي خلقتها البنوك اليابانية التي كانت رؤوس أموالها متدنية ، وقد قدمت تقريرها الأول في ١٩٧٨م لمحافظي البنوك المركزية وذلك فيما يتعلق

بكفاية رأس المال ومعاييرها ، وفي ١٩٨٨م تمت الموافقة على التقرير النهائي الذي قدمته اللجنة من قبل مجلس المحافظين تحت اسم اتفاقية بازل I (عبدالرحمن ، ص٧٨ ، ٢٠١٦) .

٢- مفهوم واهداف لجنة بازل للرقابة المصرفية

عرفت لجنة بازل بأنها لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقيات دولية ، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية ، ولقد ساهمت بقدر كبير في إعطاء إطار عام للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة لإيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي ، وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الرقابي الدولي ، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوية لاتخاذ القرارات واعطاء التوصيات ووضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك ، وتهدف لجنة بازل الى مجموعة من الاهداف الرئيسية تتمثل في وضع حد أدنى لكفاية رأس المال ، وإزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال ، وتسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب الرقابة وتحقيق عدالة تنافسية بين البنوك ، وتحقيق الاستقرار المصرفي العالمي من خلال التقليل من حجم مخاطر السيولة والمديونية ، والرقابة المجمعة على كافة الوحدات المصرفية وفق تطورات الاقتصاد العالمية وفي ظل حركة رؤوس الأموال الكيـــــورة ، والتقليل من مخاطر الائتمان مثل مخاطر السيولة مخاطر سعر الفائدة وسعر الصرف (أبوسلمى ، ٢٠١٥ ، ص٣٠) .

٣- مقررات بازل

في عام ١٩٨٨م أقرت لجنة بازل معياراً موحداً لكفاية رأس المال حيث يتعين على كافة البنوك أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى ٨% كحد أدنى، وذلك بنهاية عام ١٩٩٢ ، واستهدفت لجنة بازل I تحقيق ثلاث أهداف رئيسة تتمثل في تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك ، وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك ، وتسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة على البنوك ، وبحسب معدل كفاية رأس المال حسب مقررات بازل I كما يأتي :

إجمالي رأس المال (الشريحة الاولى+ الشريحة الثانية) ≤ ٨

مجموع الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان وتتكون الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) من حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية والمصدرة والمدفوعة بالكامل بالإضافة إلى الاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة ، وتتكون الشريحة الثانية (رأس المال المساند) من الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة التقييم .

وقد تم إجراء العديد من التعديلات على اتفاقية بازل I أهمها ما تم في أبريل ١٩٩٥م ، حيث تم اقتراح ادخال مخاطر السوق إضافة إلى مخاطر الائتمان التي تم إقرارها من قبل ، كذلك تم إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين وفقاً لمحددات معينة بالإضافة إلى الشريحتين المعمول بهما قبل هذه التعديلات (الصعدي ، ٢٠١٦ ، ص٢٥) .

٤- مقررات بازل II وأوجه قصورها المسببة للأزمة المالية العالمية

تقوم مقررات بازل II على ثلاث دعائم أساسية هي :

أ - الدعامة الأولى : متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وفقاً لبازل II : ظلت الدعامة الأولى كما هي في بازل I ، ولكن مع اضافة مخاطر التشغيل وإعطاء أوزان ترجيحية لتغطية مخاطر الائتمان ، وبذلك فإن مقررات بازل II قد اهتمت بعملية إدارة المخاطر وتحفيز البنوك على الارتقاء بأساليب إدارة المخاطر ، كما يتضح من خلال المعادلة التالية :

$$\text{إجمالي رأس المال (شريحة ١ + شريحة ٢ + شريحة ٣)} \leq ٨\%$$

الأصول المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان + (رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر السوقية + رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل) $\times ١٢.٥\%$

ب- الدعامة الثانية : المراجعة الرقابية: وتعنى تشجيع البنوك على استخدام أفضل أساليب تقييم وإدارة المخاطر ؛ ومن ثم تهدف هذه الدعامة إلى خلق نوع من التناسق والانسجام بين المخاطر التي يواجهها بنك معين وحجم أمواله الخاصة ، ولا يتأتى ذلك فقط من مجرد الالتزام بعدة معدلات كمية بسيطة ، ولكنه يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية حول كفاءة إدارة البنك وقوة أنظمتهم ورقابته وسلامة إستراتيجيته العملية وعائداته المحتملة .

ج- الدعامة الثالثة : انضباط السوق .. وتعتبر هذه الدعامة مكملية للدعامتين الأولى والثانية ، ولقد رأت اللجنة تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقديم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر الكلية التي تواجهها ، ومستوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر .

وعلى الرغم من أن بازل II تبدو أكثر صرامة وإدارة للمخاطر مقارنة ببازل I إلا أنها فشلت في مواجهة الأزمة المالية العالمية وذلك للأسباب الآتية :

أ - نقص رؤوس الأموال الملائمة : حيث كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لم تحتفظ من الأموال الخاصة بالقدر الكافي لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي ولا سيما الشريحة الأولى حيث تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك .

ب- عدم كفاية شفافية السوق : وذلك نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي ؛ الأمر الذي أدى إلى تعقيد عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر ؛ ومن ثم تضليل المستثمرين .

ج- إهمال بعض أنواع المخاطر مثل مخاطر المحافظ المالية للتفاوض ، والمخاطر الكبرى بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظرا للتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر .

د- نقص في سيولة البنك : حيث لم تتمكن البنوك من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك .

هـ- المبالغة في عمليات التوريق المعقدة : حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها ، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع علما بأن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق .

و- الإفراط في المديونية : لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من اثر الرافعة المالية وزيادة مردوديتها ، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال (رقابية وماجد ، ٢٠١٧ ، ص ٨).

٥- مقررات بازل III

جاءت بازل III لمعالجة أوجه القصور التي تسببت فيها بازل II والحد من وقوع أزمات مالية في المستقبل وذلك من خلال طرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لمواجهة الضغوط الاقتصادية والمالية وزيادة الشفافية والإفصاح ، وفيما يأتي عرض لمحاو بازل III (معهد الدراسات المصرفية ، ٢٠١٢ ، ص ٣-٤):

المحور الأول : يتعلق هذا المحور بتحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك وذلك من خلال جعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافًا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند فيقتصر دوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف ، وأسقطت بازل III كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة .

المحور الثاني : يتطلب هذا المحور تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة ، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق .

المحور الثالث : استحدث هذا المحور نسبة جديدة وهي نسبة الرافعة المالية حيث تهدف هذه النسبة الى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، والحد من التوسع في القروض المصرفية؛ لدعم استقرار النظام المالي والاقتصادى .

المحور الرابع : يتطلب هذا المحور من البنوك تكوين احتياطات أثناء فترات الرواج لمواجهة المخاطر المتوقعة في فترات الركود عند تدهور نوعية القروض ، بالإضافة إلى تكوين منطقة عازلة إضافية لرأس المال من خلال زيادة الاحتياطات وعدم توزيع الأرباح ؛ ويضعف هذا العازل من رأس المال المكون أثناء الرواج من قدرة المصارف على استيعاب الصدمات أثناء فترات الركود والأزمات .

المحور الخامس : ويتعلق هذا المحور بقياس درجة السيولة بالبنوك وذلك من خلال اعتماد نسبتين هما نسبة تغطية السيولة (LCR) لقياس مدى احتفاظ البنوك بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي الخارج حتى ٣٠ يوماً، ونسبة التمويل المستقر (NSFR) لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأجل ، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها .

ثانياً : ماهية كفاءة الاستثمار ومحدداتها وطرق قياسها

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بالاستثمار على المستوى المحلى والعالمى حيث ظهر اتجاه في الفكر المحاسبي ركز على دراسة كفاءة الاستثمار من خلال تناول مفهوم كفاءة الاستثمار وأهداف وأهمية الاستثمار وعوامل نجاحه في تحقيق الكفاءة والعمل على خلق القيمة ، بالإضافة إلى تناول المؤشرات التي تساعد في قياس كفاءة الاستثمار ، وفيما يأتي عرض لهذه النقاط بشكل موجز :

أولاً : ماهية كفاءة الاستثمار

١- مفهوم كفاءة الاستثمار

الشركات للحكومة، وأخيراً فإن الاستثمار يساهم في توفير أموال المدخرين في مشروعات لديها فرص استثمارية وتفتقر إلى التمويل اللازم لذلك ومن ثم الحصول على العوائد المناسبة (محمد والعتابي ، ٢٠١٢ ، ص ٨٦-٨٧) .

٤- عوامل نجاح الاستثمارات في تحقيق الكفاءة

لنجاح الاستثمارات في تحقيق الكفاءة لا يكفي مجرد توفير فوائض نقدية من دخول الأفراد أو المنشآت ، بل لابد من توفير مجموعة من العوامل التي تخلق الدافع لدى المستثمرين لتحويل تلك الأموال إلى استثمارات ، حيث تتمثل هذه العوامل في توفير درجة عالية من الوعي الاستثماري حتى يتكون لدى المدخرين حس استثماري يجعلهم يقدرون المزايا المترتبة على توفير أموالهم في شراء أصول منتجة وليس مجرد تجميدها في شكل نقدية سائلة تتناقص قيمتها الشرائية مع الزمن بفعل التضخم، حيث يترتب على هذا الوعي الاستثماري دعم الثقة لدى المستثمرين لقبول قدر معقول من مخاطر الأعمال للحصول على قيمة تضاف إلى استثماراتهم، بينما يتمثل العامل الثاني في توفير المناخ القانوني والاجتماعي والسياسي المناسب للاستثمار ، وذلك لتوفير حد أدنى من الأمان يشجع المستثمرين على تقبل المخاطر المصاحبة للاستثمار ، ولعل من أبرز مظاهر هذا المناخ وجود قوانين مقننة تحمي حقوق المستثمرين وتنظم المعاملات في الأسواق المالية بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يبعث الطمأنينة ويخلق دوافع الاستثمار ، أما العامل الثالث فيتمثل في وجود سوق مالي فعال يوفر العديد من فرص الاستثمار تهيئ لكل مستثمر اختيار المجال المناسب من حيث التكلفة والعائد والمخاطرة ، وأخيراً فإن السوق المالي يكتسب سمة الكفاءة بتوفير مجموعة من الشروط أهمها العمق والاتساع والديناميكية وسرعة الاستجابة للأحداث وللمعلومات (أبو وطفة ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٢-٤٣) .

٥- محددات كفاءة الاستثمار

يرى (بحيري ، ١٩٨١) أن كفاءة الاستثمار تتأثر بمجموعة من العوامل أبرزها هيكل التمويل حيث توجد علاقة مباشرة بين هيكل التمويل وكفاءة الاستثمار ، وذلك لأن هيكل التمويل الأمثل هو ما يعمل على تحقيق أقصى زيادة في الأرباح أو العائد للملاك ، وأقصى تعظيم للقيمة السوقية للأسهم في ظل درجة مقبولة من المخاطرة ، ويكون ذلك من خلال اتباع سياسة التمويل بالملكية أو بالقروض أو المزج بينهم ، أما العامل الثاني فيتمثل في التكنولوجيا حيث تستطيع المنشأة تحسين كفاءة الاستثمار باستخدام التكنولوجيا الحديثة كالألات والمعدات وغيرها لإنجاز أعمالها بكفاءة عالية ومن ثم التحسين المستمر في الكفاءة الاستثمارية ولكن تحتاج هذه التكنولوجيا لتوافر الأيدي العاملة المدربة بالإضافة لتوافر الأسواق المناسبة لتصريف السلع، ويتمثل العامل الثالث في الفعالية الإدارية حيث يستطيع المدير الفعال تحقيق أعلى مستويات الكفاءة الاستثمارية من خلال قدرته على تحقيق الأهداف المنشودة في أقل وقت وبأقل تكلفة، أما العامل الأخير فيتمثل في القيود الخارجية مثل حجم السوق ، وعرض رأس المال والطلب عليه ، والسياسات العامة للدولة ، والأحوال الاقتصادية (بحيري ، ١٩٨١ ، ص ٦٦٧-٦٧٨) .

٦- مؤشرات قياس كفاءة الاستثمار

تضمن الفكر المحاسبي العديد من الدراسات التي تناولت مؤشرات قياس كفاءة الاستثمار حيث يرى (الشواور و الدحيات ، ٢٠٠٨) أنه يمكن قياس كفاءة الاستثمار بمجموعة من المؤشرات أهمها معدل العائد على إجمالي الأصول ، ومعدل العائد على الإيرادات ، والعائد على السهم ، ومعدل العائد على حقوق الملكية ، ومعدل دوران الأصول (الشواور و الدحيات ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٤-٧٦) .

كما يرى (محمد والعتابي ، ٢٠١٢) أنه يمكن قياس الكفاءة الاستثمارية من خلال مجموعة من النسب المالية أهمها نسب تحقق الاستثمار (الاستثمار الفعلي/ الاستثمار المخطط) ، ومعدل العائد على الاستثمار ، ومعدل العائد على حقوق الملكية ، ومعدل العائد على الودائع (محمد والعتابي ، ٢٠١٢ ، ص ١٠٣) .

بينما يرى (سنبل ويوسف ، ٢٠١٤) أن كفاءة الاستثمار يمكن قياسها بمجموعة من المؤشرات أهمها مؤشر فترة الاسترداد ، ومؤشر صافي التدفق النقدي في سنة معينة ، ومؤشر صافي القيمة الحالية ، ومؤشرات الربحية ، ومؤشر الدخل المتبقي ، ومؤشرات التداول والسيولة ، ومؤشرات الهيكل التمويلي ، ومعدل العائد على الاستثمار (سنبل ، ٢٠١٤ ، ص ٨٢-٩٠ ؛ يوسف ، ٢٠١٤ ، ص ١٤٠-١٤٢) .

ويرى (بحيري ، ١٩٨١) أنه يمكن الحكم على مستوى الكفاءة الاستثمارية من خلال مجموعة من المؤشرات أبرزها معدل العائد على الاستثمار ، والمخاطرة الاستثمارية والتي تعني المخاطر الناجمة عن التغيير في العائد على الاستثمار أو ضياع الأصل المستثمر نفسه ، والعلاقة بين العائد والمخاطرة ، حيث يتم طرح معدل العائد الخالي من المخاطرة من معدل العائد على الاستثمار وذلك وفقاً لنموذج شارب (بحيري ، ١٩٨١ ، ص ٦٧٩-٦٩٧) .

ويرى آخرون أنه يمكن قياس كفاءة الاستثمار من خلال المقارنة بين الاستثمارات الفعلية لشركة معينة في سنة معينة وبين الحجم الأمثل للاستثمار المتوقع لهذه الشركة في نفس السنة، ويتم تقدير حجم الاستثمار المتوقع للشركة في العام القادم من خلال التغيير في الإيرادات من سنة لأخرى أو التغيير في الأصول من سنة لأخرى (النمو في الإيرادات أو النمو في الأصول) ، أما الاستثمار الفعلي للشركة في سنة معينة فإنه عبارة عن مجموع الاستثمارات الجديدة في الأصول الثابتة، والاستثمارات طويلة الأجل، ونفقات البحوث والتطوير ، مخصوماً منه مبيعات الأصول الثابتة والأصول طويلة الأجل ثم قسمة الناتج على إجمالي الأصول طويلة الأجل، وأخيراً فإن كفاءة الاستثمار هي الفرق بين الاستثمارات الفعلية والاستثمارات المتوقعة، فإن كان الفرق موجباً فذلك يعد زيادة في الاستثمار ، وإن كان سالباً فيعد نقص في الاستثمار وفي كلتا الحالتين يفقد الاستثمار الكفاءة (Verdi, 2006, p. 37; Biddle et al., 2009, p. 33; الصايغ وعبدالمجيد ، ٢٠١٣ ، ص ٢٣-٢٤) .

ويرى الباحث أن هذا النموذج يؤخذ عليه بعض المآخذ لا سيما في حالة وجود مشكلة الوكالة، فقد تتلاعب الإدارة في حجم الإيرادات وحسابات الأصول المختلفة للوصول إلى التوافق بين مستوى الاستثمار الفعلي والاستثمار المتوقع ومن ثم الوصول إلى المستوى المطلوب لكفاءة الاستثمار ، كما يؤخذ عليه أيضاً أنه مجرد عملية تنبؤ بما سيكون عليه الاستثمار في العام القادم في ضوء حجم الاستثمار في الأعوام الماضية، بالإضافة إلى وضع مستوى معين كحد أقصى لكفاءة الاستثمار فلا يجب الزيادة أو الانخفاض عنه .

ثالثاً : علاقة مقررات بازل III بكفاءة الاستثمار في البنوك

اختلفت الآراء والجهود السابقة فيما يتعلق بتأثير متطلبات لجنة بازل III على أداء البنوك حيث أعلنت كل من Credit Swiss ، UBS - أكبر مؤسستين مصرفيتين في سويسرا واللتان تمثلان ٤٠% من حجم الائتمان بها - عن تراجع كبير في دخلهما الثابت من خطوط الأعمال نتيجة الوفاء بمتطلبات بازل III ، كما تراجع معدل العائد على حقوق الملكية بمعدل يقترب من ٥٠% ، كما تعتبر مصاريف التأمين على الودائع التي تفرضها التنظيمات والقوانين الحديثة من بين التكاليف الإضافية التي تتحملها البنوك؛ مما يدفعها إلى التوجه إلى استثمارات أكثر خطورة لتعويض الانخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية، ومن ناحية أخرى فإن القيود التي أقرتها لجنة بازل على رأس المال والسيولة

ستؤدي الى زيادة تكلفة التمويل على القروض القصيرة ومتوسطة الأجل (جكريف ، ٢٠١٦ ، ص ١١٠) ؛ ويعتبر ذلك مؤشراً كبيراً على ضعف وتدهور كفاءة الاستثمار بالمصارف .

بينما توصلت دراسة (يحيى ، ٢٠١٧) إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الالتزام بمقررات لجنة بازل III تدعم ثقة المودعين بالجهاز المصرفي ومن ثم جذب استثمارات جديدة ، كما توصلت هذه الدراسة أيضاً إلى أن البنوك قد حققت تحسناً في مؤشرات ربحيتها عقب التزامها بمتطلبات بازل III ، كذلك شهدت البنوك تحسناً في مؤشرات جودة أصولها وبالتالي انخفاض في قيم مخصصات هذه الأصول عقب الالتزام بمتطلبات بازل III (يحيى ، ٢٠١٧ ، ص ٦٢٨) .

ويرى (ويدران ، ٢٠١٦) أن مقررات لجنة بازل III تؤثر على أداء البنوك من خلال مجموعة من الاسباب أهمها عدم قدرة البنك على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق ، كذلك انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية لأنه من المرجح أن تنخفض أرباح أسهمها نتيجة السماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال؛ ومن ثم انخفاض العائد إلى حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير ، كما تفرض بازل III ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها ، وأخيراً التغيير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل وذلك بسبب إدخال نسبتيين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها (ويدران ، ٢٠١٦ ، ص ١٩٥) .

القسم الرابع : الدراسة التطبيقية لأثر معايير بازل على كفاءة الاستثمار بالبنوك مقدمة :

سوف يتناول هذا القسم أثر معايير بازل بوصفها المتغير المستقل (X) على كفاءة الاستثمار بوصفها المتغير التابع (Y) وذلك في البنوك المقيدة بالبورصة المصرية ، ولقد اعتمدت الدراسة على نوعين من الأساليب الإحصائية لاختبار الفروض البحثية للدراسة وهما أسلوب الارتباط لتحليل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع واسلوب الانحدار لمعرفة أهم معايير بازل (X) التي يمكن الاهتمام بها لرفع كفاءة الاستثمار (Y) .

أولاً : إجراءات الدراسة التطبيقية

سيتضمن هذا الجزء مجتمع وعينة الدراسة ، وأسلوب جمع بيانات الدراسة ، ومتغيرات الدراسة وطرق قياسها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، وفيما يلي عرض موجز لكل منها :

١- مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك المقيدة بالبورصة المصرية ويبلغ عددهم ٣٩ بنكا مسجلين لدى البنك المركزي المصري خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ ، بينما تتمثل عينة المجال التطبيقي للدراسة في ١٠ بنوك ، وقد تم اختيار هذه العينة بناءً على عدة معايير أبرزها :

- ١- البنوك التجارية التي لها تقارير مالية سنوية منشورة بانتظام .
- ٢- بنوك القطاع الخاص دون غيرها من البنوك .
- ٣- البنوك التي يجري على أسهمها تعامل نشط خلال الفترة الزمنية للدراسة وذلك للحصول على نتائج يمكن الاعتماد عليها .
- ٤- تم استبعاد البنوك التي لم تفصح عن كفاية رأس المال والرافعة المالية على مدار فترة البحث .

ويوضح الجدول الآتي البنوك التجارية عينة الدراسة :

**جدول (١)
البنوك التجارية الممثلة لعينة الدراسة**

م	اسم البنك	تاريخ القيد في البورصة
١	البنك التجاري الدولي	١٩٩٥ / ٢ / ٢
٢	بنك قطر الوطني الأهلي	١٩٩٦ / ٧ / ٣
٣	بنك كريدي اجريكول - مصر	١٩٩٦ / ٧ / ٣
٤	بنك الكويت الوطني - مصر	١٩٩٤ / ٩ / ١٢
٥	البنك المصري الخليجي	١٩٨٣ / ٩ / ١٧
٦	مصرف ابو ظبي الإسلامي - مصر	١٩٩٦ / ٦ / ١٩
٧	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	١٩٨٠ / ١١ / ٢٩
٨	بنك البركة - مصر	١٩٨٤ / ١٢ / ٢٥
٩	بنك الاتحاد الوطني - مصر	١٩٩٥ / ١١ / ٥
١٠	بنك فيصل الإسلامي المصري	١٩٩٥ / ٦ / ٧

المصدر : موقع البورصة المصرية على الانترنت

٢- مصادر الحصول على البيانات

تم إجراء الدراسة التطبيقية على عشرة بنوك من البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وقد تم الاعتماد على جمع البيانات والمعلومات لخدمة أغراض الدراسة من خلال الاطلاع على البيانات والتقارير المالية المنشورة على موقع البورصة المصرية، وموقع مباشر، بالإضافة إلى المواقع الخاصة بالبنوك محل الدراسة وذلك للأعوام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٧ م.

٣- طرق قياس متغيرات الدراسة

يمكن توصيف متغيرات الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (٢) على النحو

الآتي :

**جدول (٢)
توصيف متغيرات الدراسة وطرق قياسها^(١)**

كود	المتغير	الترميز	طريقة القياس
أولاً: مؤشرات قياس المتغير التابع: كفاءة الاستثمار Y			
٣	العائد على الأصول	Y1	صافي ارباح العام بعد الضرائب/ إجمالي الأصول
١	العائد على حقوق الملكية	Y2	صافي ارباح العام بعد الضرائب/ إجمالي حقوق الملكية
٢	ربحية السهم	Y3	حصة المساهمين في الارباح/ المتوسط المرجح للأسهم المتداولة في السوق
ثانياً: مؤشرات قياس المتغير المستقل: معايير بازل X			
مؤشرات كفاية رأس المال XI			
٤	نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول	X11	إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول
٥	معيار كفاية رأس المال	X12	إجمالي رأس المال/ إجمالي الأصول

(١) يمكن الرجوع إلى :

- الصعيدي ، شريف سعد (٢٠١٦) ، تقييم أثر معايير بازل III على جودة التقارير المالية المصرفية لتعظيم قيمة البنك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- النجار، عايش عبدالله عايش (٢٠١٦)، العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة
- الغندور، احمد(٢٠١٠) ، مقررات بازل II ، III كمدخل لتحقيق استقرار النظام المالي المصرفي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، المجلد الثالث، العدد الثالث.
- نظرا لعدم تطبيق معايير بازل III حتى الان فقد تم الاعتماد على بعض النسب التي تم الافصاح عنها بالقوائم المالية بالإضافة الى نسب أخرى شائعة الاستخدام.

والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر			
رأس المال الأساسي/ إجمالي الأصول	X13	نسبة الشريحة الأولى من رأس المال	٦
والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر			
مؤشرات السيولة X2			
إجمالي القروض/ إجمالي ودائع العملاء	X21	معدل القروض الى الودائع	٧
إجمالي ودائع العملاء/ إجمالي الأصول	X22	نسبة الودائع الى إجمالي الأصول	٨
الأصول السائلة/ إجمالي الأصول	X23	نسبة تغطية السيولة	٩
مؤشرات الملاءة المالية X3			
إجمالي الالتزامات/ إجمالي حقوق الملكية	X31	مؤشر الالتزامات الى حقوق الملكية	١١
إجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول	X32	مؤشر الالتزامات الى الأصول	١٢
رأس المال الأساسي / إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	X33	الرافعة المالية	١٣
مؤشرات قياس المخاطر المصرفية X4			
إجمالي القروض/ إجمالي الأصول	X41	مخاطر الائتمان	١٤
الأصول السائلة- ارصدة مستحقة للبنوك/ إجمالي ودائع العملاء	X42	مخاطر السيولة	١٥
الأصول المرجحة/ إجمالي الأصول	X43	مخاطر الأصول	١٦

٤- الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف البحث تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الحزم الإحصائية (SPSS 15) من خلال الأساليب الإحصائية الآتية :

١- تحليل ارتباط بيرسون (Correlation) وذلك لتحديد نوع وقوة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (Y) .

٢- تحليل الانحدار المتعدد وذلك بهدف التعرف على المتغيرات المؤثرة على كفاءة الاستثمار .

٣- تحليل الانحدار المرهلي (Stepwise regression) وذلك لغرض التعرف على أهم المتغيرات التنبؤية والمؤثرة على كفاءة الاستثمار .

ثانيا : اختبار الفروض واستخلاص نتائج الدراسة

سيتناول هذا المبحث الاختبارات التي أجريت على متغيرات الدراسة بغرض اختبار مدى صحة الفروض البحثية للدراسة وفيما يلي نتائج هذه الاختبارات :

١- نتائج اختبار الفرض الأول للدراسة بشأن طبيعة العلاقة بين معايير بازل وكفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية .

اعتمدت الدراسة على تحليل ارتباط بيرسون وذلك للتعرف على قوة واتجاه علاقة الارتباط بين معايير بازل (المتغير المستقل) وكفاءة الاستثمار (المتغير التابع) وفيما يأتي نتائج هذا التحليل :

جدول (٣)

معاملات ارتباط مؤشرات معايير بازل (X) بمؤشرات كفاءة الاستثمار (Y)

المتغيرات	العائد على إجمالي الأصول Y1	العائد على حقوق الملكية Y2	ربحية السهم Y3
نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول x11	٠.٧٠٦ (٠.٠٠٠)	٠.٢١٩ (٠.٢٤٥)	٠.١٠٤ (٠.٥٨٣)
معيار كفاية رأس المال x12	٠.١٥٦ (٠.٤٠٩)	٠.٠٦٤- (٠.٧٣٥)	٠.١٢٩ (٠.٤٩٥)
نسبة الشريحة الأولى من	٠.٣٠٠	٠.٠٩٥-	٠.٠٤٢

رأس المال x13	(٠.١٠٧)	(٠.٦١٩)	(٠.٨٢٥)
معدل القروض الى الودائع x21	٠.٠٠٦	٠.١٥٣	٠.١٣٤
نسبة الودائع الى إجمالي الأصول x22	٠.١٣٠-	٠.١٩٤-	٠.٤٤٤-
نسبة تغطية السيولة x23	٠.٣٩٢	٠.٢٣٦	٠.١٢٠-
مؤشر الالتزامات الى حقوق الملكية x31	٠.٦٩١-	٠.٢١٦-	٠.١٦٠-
مؤشر الالتزامات الى الأصول x32	٠.٧٠٦-	٠.٢١٩-	٠.١٠٤-
الرافعة المالية x33	٠.٤٠٦	٠.٥١-	٠.٠٣٠
مخاطر الائتمان x41	٠.٠٢٧-	٠.١١٤	٠.٠١٢
مخاطر السيولة x42	٠.٥٠٧	٠.٢٩٦	٠.٢٠١-
مخاطر الأصول x43	٠.٤٥٣	٠.٢٣٠	٠.٠٦٧

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

يلاحظ على الجدول السابق ما يأتي :

١- أن هناك علاقة ارتباط معنوية عند مستوى أقل من ٥% بين مؤشرات كفاية رأس المال وخاصة نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول (x11) ، ومؤشرات السيولة ممثلة في نسبة تغطية السيولة (x23) ومؤشرات الملاءمة المالية والتي تتمثل في مؤشر الالتزامات الى حقوق الملكية (x31) ، ومؤشر الالتزامات الى الأصول (x32) ، ومؤشر الرافعة المالية (x33) ، ومؤشرات المخاطر المصرفية وخاصة مؤشر مخاطر السيولة (x42) ، ومؤشر مخاطر الأصول (x43) من ناحية والعائد على إجمالي الأصول (Y1) من ناحية أخرى ، حيث بلغت معاملات الارتباط ٠.٧٠٦ ، ٠.٣٩٢ ، - ٠.٦٩١ ، ٠.٠٢٧ ، ٠.٤٠٦ ، ٠.٥٠٧ ، ٠.٤٥٣ على التوالي مما يدل على أن تحسين هذه المؤشرات يؤدي إلى زيادة العائد على إجمالي الأصول (Y1) ومن ثم كفاءة الاستثمار ، ومن ثم يتعين على البنوك التي تستهدف تحسين العائد على إجمالي الأصول (Y1) بها أن تهتم بالمؤشرات سالفة الذكر .

وبناءً عليه يمكن رفض الفرض القائل بأنه لا توجد علاقة ارتباط بين مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات السيولة ومؤشرات الملاءمة المالية ومؤشرات المخاطر المصرفية من جهة والعائد على إجمالي الأصول (Y1) من جهة أخرى ، وقبول الفرض البديل حيث توجد علاقة معنوية ، ومن جهة أخرى يمكن قبول الفرض القائل بعدم وجود علاقة معنوية بين باقي مؤشرات كفاية رأس المال وباقي مؤشرات السيولة وباقي مؤشرات الملاءمة المالية وباقي مؤشرات المخاطر المصرفية من جهة والعائد على إجمالي الأصول (Y1) من جهة أخرى حيث المعنوية أكبر من ٥% .

٢- عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات السيولة ومؤشرات الملاءمة المالية ومؤشرات المخاطر المصرفية من جهة والعائد على حقوق

الملكية (Y2) من جهة أخرى حيث المعنوية أكبر من ٥%، وبناءً عليه يمكن قبول الفرض القائل بأنه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات السيولة ومؤشرات الملاءة المالية ومؤشرات المخاطر المصرفية من ناحية والعاقد على حقوق الملكية (Y2) من ناحية أخرى .

٣- وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية عند مستوى أقل من ٥% بين مؤشرات السيولة وخاصة نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول (x22) ، وربحية السهم (Y3) ، حيث بلغ معامل الارتباط -٠.٤٤٤، وبناءً عليه يمكن رفض الفرض القائل بأنه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين مؤشرات السيولة وربحية السهم (Y3) ، وقبول الفرض البديل حيث توجد علاقة معنوية عكسية، ومن جهة أخرى يمكن قبول الفرض القائل بعدم وجود علاقة معنوية بين مؤشرات كفاية رأس المال وباقي مؤشرات السيولة ومؤشرات الملاءة المالية ومؤشرات المخاطر المصرفية من جهة وربحية السهم (Y3) من جهة أخرى حيث المعنوية أكبر من ٥% .

٢- نتائج اختبار الفرض الثاني بشأن تأثير معايير بازل على كفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية :

اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المتعدد والانحدار المرهلي وذلك لاختبار مدى صحة الفرض الثاني وجوهه " لا يوجد تأثير معنوي لمعايير بازل على كفاءة الاستثمار " ، وقد تم استخدام هذين الأسلوبين بغرض تحليل تأثير كل مجموعة من مؤشرات معايير بازل على المتغيرات التابعة بشكل منفرد لتحديد أكثر المتغيرات تأثيراً في المتغير التابع ، وكذلك التعرف على أهم المتغيرات التنبؤية المؤثرة على كفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية وفيما يأتي عرض لأهم نتائج الأسلوبين :
أ - نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتقييم تأثير المتغيرات المستقلة في البنوك المقيدة بالبورصة المصرية على المتغيرات التابعة :

جدول (٤)

تحليل تأثير معايير بازل على كفاءة الاستثمار

المعنوية	F	R ²	R	المتغيرات التابعة
مؤشرات كفاية رأس المال X1				
٠.٠٠٠	١٣.٤٠٥	%٦٠.٧	%٧٧.٩	العاقد على الأصول Y1
٠.٠٧١	٢.٦٣٩	%٢٣.٣	%٤٨.٣	العاقد على الملكية Y2
٠.٥٥١	٠.٧١٧	%٧.٦	%٢٧.٦	ربحية السهم Y3
مؤشرات السيولة X2				
٠.١٣٢	٢.٠٤٤	%١٩.١	%٤٣.٧	العاقد على الأصول Y1
٠.٣٢٧	١.٢٠٨	%١٢.٢	%٣٥	العاقد على الملكية Y2
٠.٠٣٥	٣.٣٣٣	%٢٧.٨	%٥٢.٧	ربحية السهم Y3
مؤشرات الملاءة المالية X3				
٠.٠٠٠	١٤.٢٧	%٦٢.٢	%٧٨.٩	العاقد على الأصول Y1
٠.٠٦٤	٢.٧٣٦	%٢٤	%٤٩	العاقد على الملكية Y2
٠.٦٢٠	٠.٦٠١	%٦.٥	%٢٥.٥	ربحية السهم Y3
مؤشرات المخاطر المصرفية X4				
٠.٠٠٥	٥.٣٣١	%٣٨.١	%٦١.٧	العاقد على الأصول Y1
٠.٢١٦	١.٥٩١	%١٥.٥	%٣٩.٤	العاقد على الملكية Y2
٠.٥٩٣	٠.٦٤٦	%٦.٩	%٢٦.٣	ربحية السهم Y3

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

- نتائج تحليل تأثير مؤشرات كفاية رأس المال (X1)

أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي وجود تأثير معنوي لمؤشرات كفاية رأس المال (X1) على مؤشر العائد على الأصول (Y1) حيث بلغت القوة التفسيرية نحو ٦٠.٧%، كما بلغت F المحسوبة ١٣.٤٠٥ وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥%، ومن ناحية أخرى فقد أظهرت نتائج التحليل عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات كفاية رأس المال (X1) على العائد على حقوق الملكية (Y2) وربحية السهم (Y3) حيث بلغت المعنوية أكثر من ٥%.

- نتائج تحليل تأثير مؤشرات السيولة (X2)

أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي وجود تأثير معنوي لمؤشرات السيولة (X2) على مؤشر العائد على حقوق الملكية (Y3) حيث اتضحت قدرة مؤشرات السيولة (X2) على تفسير نحو ٢٧.٨% من التغيرات في العائد على حقوق الملكية (Y3)، كما بلغت F المحسوبة ٣.٣٣٣ وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥%، ومن ناحية أخرى فقد أظهرت نتائج هذا التحليل أيضا عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات السيولة (X2) على العائد على الأصول (Y1) والعائد على حقوق الملكية (Y2) حيث المعنوية أكبر من ٥%.

- نتائج تحليل تأثير مؤشرات الملاءة المالية (X3)

أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي وجود تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية (X3) على مؤشر العائد على إجمالي الأصول (Y1) حيث بلغت القوة التنبؤية لمؤشرات الملاءة المالية (X3) نحو ٦٢.٢% من التغيرات في العائد على إجمالي الأصول (Y1)، كما بلغت F المحسوبة ١٤.٢٧ وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥%، ومن جهة أخرى فقد أظهرت نتائج هذا التحليل عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية (X3) على العائد على حقوق الملكية (Y2) وربحية السهم (Y3) حيث بلغت المعنوية أكبر من ٥%.

- نتائج تحليل تأثير مؤشرات المخاطر المصرفية (X4)

أظهرت نتيجة التحليل الإحصائي وجود تأثير معنوي لمؤشرات المخاطر المصرفية (X4) على مؤشر العائد على إجمالي الأصول (Y1) حيث بلغت القدرة التفسيرية لمؤشرات المخاطر المصرفية (X4) نحو ٣٨.١% من التغيرات في العائد على إجمالي الأصول (Y1)، كما بلغت F المحسوبة ٥.٣٣١ وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥%، كما أظهرت نتائج التحليل عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات المخاطر المصرفية (X4) على العائد على حقوق الملكية (Y2) وربحية السهم (Y3) حيث المعنوية أكبر من ٥%.

ب- نتائج تحليل الانحدار المرحلي لتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على كفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية

١- استخدام العائد على إجمالي الأصول (Y1) لقياس كفاءة الاستثمار

اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار المرحلي بغرض اختبار مدى تأثير معايير بازل على العائد على إجمالي الأصول (Y1) التي تستخدم كمقياس بديل عن كفاءة الاستثمار، ويمكن عرض أبرز النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (٥) ..

جدول (٥)

نتائج تحليل الانحدار بشأن أثر معايير بازل (X) على العائد على إجمالي الأصول (Y1)

كود المتغير	المتغيرات التنبؤية *	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	المعنوية
X11	نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول	٠.٥٦	٠.٠٨٨	٠.٠٠٠
X33	الرافعة المالية	-٠.٤٩	٠.١٣	٠.٠٠١
X21	معدل القروض الى الودائع	٠.٠١٦	٠.٠٠٧	٠.٠٤١
الثابت		= -٠.٠٠٥٥		

معامل الارتباط المتعدد (R)	= ٨٢.٤%*
معامل التحديد (R^2)	= ٦٧.٩%
معامل التحديد المعدل (R^2 adj)	= ٦٤.٢%
قيمة F للنموذج	= ١٨.٣٧**
	المعنوية ٠.٠٠٠

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

* المتغيرات التنبؤية رتبت طبقاً لأهميتها النسبية ، ** مستوى المعنوية ٥%

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول (X11)، ونسبة الزايفة المالية (X33) ، ومعدل القروض الى الودائع (X21) ؛ أهم المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير التغيرات في العائد على إجمالي الأصول (Y1) وذلك عند مستوى معنوية أقل من ٥% حيث بلغت القوة التفسيرية نحو ٦٧.٩% ، كما بلغ معامل الارتباط نحو ٨٢.٤% مما يعني أن الاهتمام بهذه المتغيرات يساهم في رفع كفاءة الاستثمار بمقدار ٦٧.٩% ، كما أكدت النتائج ارتفاع معنوية هذا النموذج (F=١٨.٣٧) عند مستوى معنوية أقل من ٥%؛ مما يؤكد على صلاحية النموذج للتنبؤ بالمتغير التابع (كفاءة الاستثمار Y) بمعلومية المتغير المستقل (معايير بازل (X)) .

وبناءً عليه يمكن رفض الفرض العدمي وجوهه " لا يوجد تأثير معنوي لمؤشرات كفاية رأس المال (X1) ، ومؤشرات الملاءة المالية (X3) ، ومؤشرات السيولة (X2) على العائد على إجمالي الأصول (Y1) ومن ثم كفاءة الاستثمار وقبول الفرض البديل في هذا الصدد ، ومن جهة أخرى يتم قبول الفرض العدمي ومضمونه " لا يوجد تأثير معنوي لمؤشرات المخاطر المصرفية (X4) على كفاءة الاستثمار .

٢- استخدام العائد على إجمالي حقوق الملكية (Y2) لقياس كفاءة الاستثمار

اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار المرهلي لاختبار تأثير معايير بازل على العائد على إجمالي حقوق الملكية (Y2) التي تستخدم كمقياس بديل عن كفاءة الاستثمار ، ولكن لم يختار النموذج أي مؤشرات للتنبؤ بالتغيرات التي تحدث في العائد على حقوق الملكية ؛ وبناءً عليه يمكن قبول الفرض العدمي وجوهه " لا يوجد تأثير معنوي لمعايير بازل (X) على العائد على إجمالي حقوق الملكية (Y2) .

٣- استخدام ربحية السهم (Y3) لقياس كفاءة الاستثمار

اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار المرهلي بهدف اختبار تأثير معايير بازل على ربحية السهم (Y3) التي تستخدم كمقياس بديل عن كفاءة الاستثمار ، وفيما يلي أهم النتائج كما هو مبين بالجدول رقم (٦) :

جدول (٦)

نتائج تحليل الانحدار بشأن أثر معايير بازل (X) على ربحية السهم (Y3)

كود المتغير	المتغيرات التنبؤية *	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	المعنوية
X22	نسبة الودائع الى إجمالي الأصول	-٢١.٧٤	٨.٢٩	٠.٠١٤
	الثابت	= ٢١.١٩		
	معامل الارتباط المتعدد (R)	= ٤٤.٤%		
	معامل التحديد (R^2)	= ١٩.٧%		
	معامل التحديد المعدل (R^2 adj)	= ١٦.٩%		
	قيمة F للنموذج	= ٦.٨٨*		المعنوية ٠.٠١٤

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

* مستوى المعنوية ٥%

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الودائع الى إجمالي الأصول (X22) ؛ أهم المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير التغيرات في ربحية السهم (Y3) وذلك عند

مستوى معنوية أقل من 5% وقد بلغت القوة التفسيرية نحو 19.7% ، كما بلغ معامل الارتباط نحو 44.4% مما يعنى أن دعم هذا المتغير يساهم في رفع كفاءة الاستثمار بمقدار 19.7% ، وقد أكدت النتائج ارتفاع معنوية هذا النموذج ($F=6.88$) عند مستوى معنوية أقل من 5% ؛ مما يؤكد على صلاحية النموذج للتنبؤ بالمتغير التابع بمعلومية المتغير المستقل .

ومن ثم يمكن رفض الفرض العدمي وجوهه " لا يوجد تأثير معنوي لمؤشرات السيولة (X2) على ربحية السهم (Y3) وقبول الفرض البديل ، ومن ناحية أخرى يتم قبول الفرض العدمي ومضمونه " لا يوجد تأثير معنوي لمؤشرات كفاية رأس المال (X1) ، ومؤشرات الملاءة المالية (X3) ، ومؤشرات المخاطر المصرفية (X4) على ربحية السهم (Y3) .

نتائج الدراسة :

أ - نتاج تحليل الارتباط :

١- وجود علاقة ارتباط معنوية بين مؤشرات كفاية رأس المال ممثلة في نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول (x11) ، ومؤشرات السيولة وخاصة نسبة تغطية السيولة (x23) ومؤشرات الملاءة المالية ممثلة في مؤشر الالتزامات الى حقوق الملكية (x31) ، ومؤشر الالتزامات الى الأصول (x32) ، ومؤشر الرافعة المالية (x33) ، ومؤشرات المخاطر المصرفية وخاصة مؤشر مخاطر السيولة (x42) ، ومؤشر مخاطر الأصول (x43) من جهة والعائد على إجمالي الأصول (Y1) من جهة أخرى حيث بلغت معاملات الارتباط ٠.٧٠٦ ، ٠.٣٩٢ ، -٠.٦٩١ ، -٠.٧٠٦ ، ٠.٤٠٦ ، ٠.٥٠٧ ، ٠.٤٥٣ على التوالي .

٢- وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين مؤشرات السيولة وخاصة نسبة الودائع الى إجمالي الأصول (x22) ، وبين ربحية السهم (Y3) وقد بلغ معامل الارتباط -٠.٤٤٤ .

٣- عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين مؤشرات كفاية رأس المال (x1) ومؤشرات السيولة (x2) ومؤشرات الملاءة المالية (x3) ومؤشرات المخاطر المصرفية (x4) من جهة والعائد على حقوق الملكية (Y2) من جهة أخرى .

ب- نتائج تحليل الانحدار المتعدد :

٤- وجود تأثير معنوي لمؤشرات كفاية رأس المال (X1) على مؤشر العائد على الأصول (Y1) حيث بلغت القوة التفسيرية نحو ٦٠.٧% ، ومن ناحية أخرى فقد أظهرت نتائج التحليل عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات كفاية رأس المال (X1) على العائد على حقوق الملكية (Y2) وربحية السهم (Y3) .

٥- وجود تأثير معنوي لمؤشرات السيولة (X2) على مؤشر العائد على حقوق الملكية (Y3) حيث اتضحت قدرة مؤشرات السيولة (X2) على تفسير نحو ٢٧.٨% من التغيرات في العائد على حقوق الملكية (Y3) ، ومن ناحية أخرى فقد أظهرت نتائج هذا التحليل أيضا عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات السيولة (X2) على العائد على الأصول (Y1) والعائد على حقوق الملكية (Y2) .

٦- وجود تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية (X3) على مؤشر العائد على إجمالي الأصول (Y1) حيث بلغت القوة التنبؤية لمؤشرات الملاءة المالية (X3) نحو ٦٢.٢% من التغيرات في العائد على إجمالي الأصول (Y1) ، ومن جهة أخرى فقد أظهرت نتائج هذا التحليل عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المالية (X3) على العائد على حقوق الملكية (Y2) وربحية السهم (Y3) .

٧- وجود تأثير معنوي لمؤشرات المخاطر المصرفية (X4) على مؤشر العائد على إجمالي الأصول (Y1) حيث بلغت القدرة التفسيرية لمؤشرات المخاطر المصرفية (X4) نحو ٣٨.١% من التغيرات في العائد على إجمالي الأصول (Y1) ، كما قد أظهرت نتائج التحليل عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات المخاطر المصرفية (X4) على العائد على حقوق الملكية (Y2) وربحية السهم (Y3) .

ج- نتائج تحليل الانحدار المرحلي :

٨- وجود تأثير معنوي لمؤشرات كفاية رأس المال (X1) ، ومؤشرات السيولة (X2) ، ومؤشرات الملاءة المالية (X3) على العائد على إجمالي الأصول (Y1) ومن ثم كفاءة الاستثمار ، حيث يمكن لهذه المؤشرات تفسير نحو ٦٧.٩% من التغيرات في العائد على إجمالي الأصول (Y1) .

٩- وجود تأثير معنوي لنسبة الودائع الى إجمالي الأصول (X22) على ربحية السهم (Y3) وبالتالي كفاءة الاستثمار ، وقد بلغت القوة التفسيرية نحو ١٩.٧% .

١٠- عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات كفاية رأس المال (X1) ، ومؤشرات السيولة (X2) ، ومؤشرات الملاءة المالية (X3) ، ومؤشرات المخاطر المصرفية (x4) على العائد على إجمالي حقوق الملكية (Y2) .

توصيات الدراسة :

توصى الدراسة بضرورة الالتزام بالنسب المحددة لمعايير بازل التي أقرتها لجنة بازل المصرفية حيث ثبت من خلال هذه الدراسة وجود علاقة وتأثير معنوي لهذه المعايير على كفاءة الاستثمار بالبنوك المقيدة بالبورصة المصرية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- ١- ابوسلمى ، ريم موسى (٢٠١٥) ، مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III - دراسة تحليلية تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .
- ٢- أبووظفة ، حسام سعيد (٢٠٠٩) ، " دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية " - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية بغزة .
- ٣- الشواوره ، فيصل محمود والدحيات ، محمد عبدالرحيم (٢٠٠٨) ، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة ومدى الاعتماد عليه لتقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة الأردنية ، مجلة جامعة تشرين لبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد الثلاثون ، العدد الثالث .
- ٤- الصايغ ، عماد سعد محمد ، عبدالمجيد ، حميدة محمد (٢٠١٥) ، قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية ، مجلة المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، المجلد الثالث ، العدد الأول .
- ٥- الصعيدي ، شريف سعد (٢٠١٦) ، تقييم أثر معايير بازل III على جودة التقارير المالية المصرفية لتعظيم قيمة البنك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية .
- ٦- الغندور ، أحمد (٢٠١٠) ، مقررات بازل II ، III كمدخل لتحقيق استقرار النظام المالي المصرفي ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، المجلد الثالث ، العدد الثالث .
- ٧- النجار ، عايش عبدالله عايش (٢٠١٦) ، العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار " - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .
- ٨- بحيري ، سعد صادق (١٩٨١) ، قياس الكفاءة الاستثمارية ، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، السعودية ، المجلد الأول ، العدد الأول .
- ٩- جقريف ، على (٢٠١٦) ، أثر تطبيق إتفاقية بازل III على أداء القطاع المصرفي الأردني ٢٠١٠-٢٠١٥ ، مجلة دراسات اقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة عبدالحميد مهري - قسطنطينة - الجزائر ، المجلد الثالث ، العدد الثالث .
- ١٠- دبيك ، هاني أحمد محمود (٢٠١٥) ، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة .
- ١١- رقايقبة ، فاطمة الزهراء وماجد ، صيد (٢٠١٧) ، انعكاسات معايير بازل III على منظومة الرقابة والإشراف في النظام المصرفي الجزائري ، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية - مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع - الجزائر ، المجلد التاسع ، العدد التاسع .

- ١٢- سنبل ، سحر أحمد (٢٠١٤) ، تقييم أثر جودة عرض المعلومات المالية على كفاءة الاستثمار بشركات الصناعات المعدنية في ظل معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة المصرية " دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية .
- ١٣- شاهين ، على عبدالله (٢٠١٢) ، العوامل المؤثرة في كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، المجلد التاسع والأربعون .
- ١٤- صالح ، مفتاح ورحال ، فاطمة (٢٠١٥) ، تأثير مقررات بازل III على النظام المصرفي الإسلامي ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية - السعودية ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول .
- ١٥- عبدالرحمن ، حرم عبدالرحمن أحمد وإبراهيم ، الهادي آدم محمد (٢٠١٦) ، مقررات بازل I ، II ، III ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان : دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية ، مجلة الدراسات العليا ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، السودان ، المجلد السابع ، العدد الخامس والعشرون .
- ١٦- محمد ، الست غروب كامل والعنابي ، حسين عاشور (٢٠١٢) ، تقويم كفاءة أداء الاستثمارات بحث تطبيقي في شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد السابع ، العدد التاسع عشر ، الفصل الثاني .
- ١٧- معهد الدراسات المصرفية ، ديسمبر ٢٠١٢ ، ص ٣-٤ ، متاح على : http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Dec_2012_Basel_III_404.pdf
- ١٨- ويدران ، الناجح محمد العجيلي (٢٠١٦) ، انعكاسات مقررات لجنة بازل على المصارف الإسلامية ، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية ، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية ، المجلد الأول ، العدد العاشر .
- ١٩- يحيى ، شريف أحمد (٢٠١٧) ، متطلبات تطبيق بازل III وأثرها على الأداء المالي بالتطبيق على البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، المجلد الثامن ، العدد الثاني .

ثانياً : المراجع الأجنبية

20. Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009). **How Does Financial Reporting Quality Relate to Investment Efficiency?** Journal of Accounting & Economics. 48 (2-3): 112-131.
21. Bitar, M., Walker, T., & Pukthuanthong, K. (2015), "**Basel III and Bank Efficiency: Does One Solution Fit All? Evidence from Islamic and Conventional Banks**", Working Paper Series. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2602198>.

22. Lara, J. M. G., Osma, B. G., & Penalva, F. (2015). **Accounting Conservatism and Firm Investment Efficiency**. Journal of Accounting and Economics, Vol 61, No. 1, 2016, PP. 221–238
23. Šútorová, B., & Teplý, P. (2014), " **The Level of Capital and the Value of EU Banks under Basel III**", prague economic papers, university of economics, prague, Vol. 23, No. 2.
24. Verdi, R. S. (2006). **Financial Reporting Quality and Investment Efficiency**. Available at:
<http://poseidon01.ssrn.com/delivery.php>